علم اصول الفقه

أصالةالاحتياط ۲۵-۲-۱۴۰۲ ۸۶

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

۶- الشک فی إطلاق دخالة القید

- ۶- الشک فی إطلاق دخالة القید:
- إذا شک فی إطلاق دخالة جزء أو شرط فی الواجب الارتباطی بـان علم دخالته فی حال الصحة و شک فی دخالته فی حال المرض مثلا، فهذا مرجعه بحسب الحقیقة إلی دوران الواجب بـین الأقـل و الأکثـر بلحاظ حالة الشک، فإذا لم یکن لدلیل الجزئیة أو الشرطیة إطلاق لها و انتهی الموقف إلی الأصل العملی جرت البراءة عن وجوب الزائد فی هذه الحالة. و هذا علی العموم واضح لا غبار علیه.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۳۶۸

۶- الشک فی إطلاق دخالة القید

- و لکن قد وقع الإشکال فی حالتین من هذه الحالات،
- إحداهما حالة الشک فی إطلاق الجزئیة أو الشرطیة لصورة نسیان الجزء أو الشرط،
- و الأخری حالة الشک فی إطلاقهما لحالة تعذره.
- فالبحث فی مقامین:

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۳۶۸

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

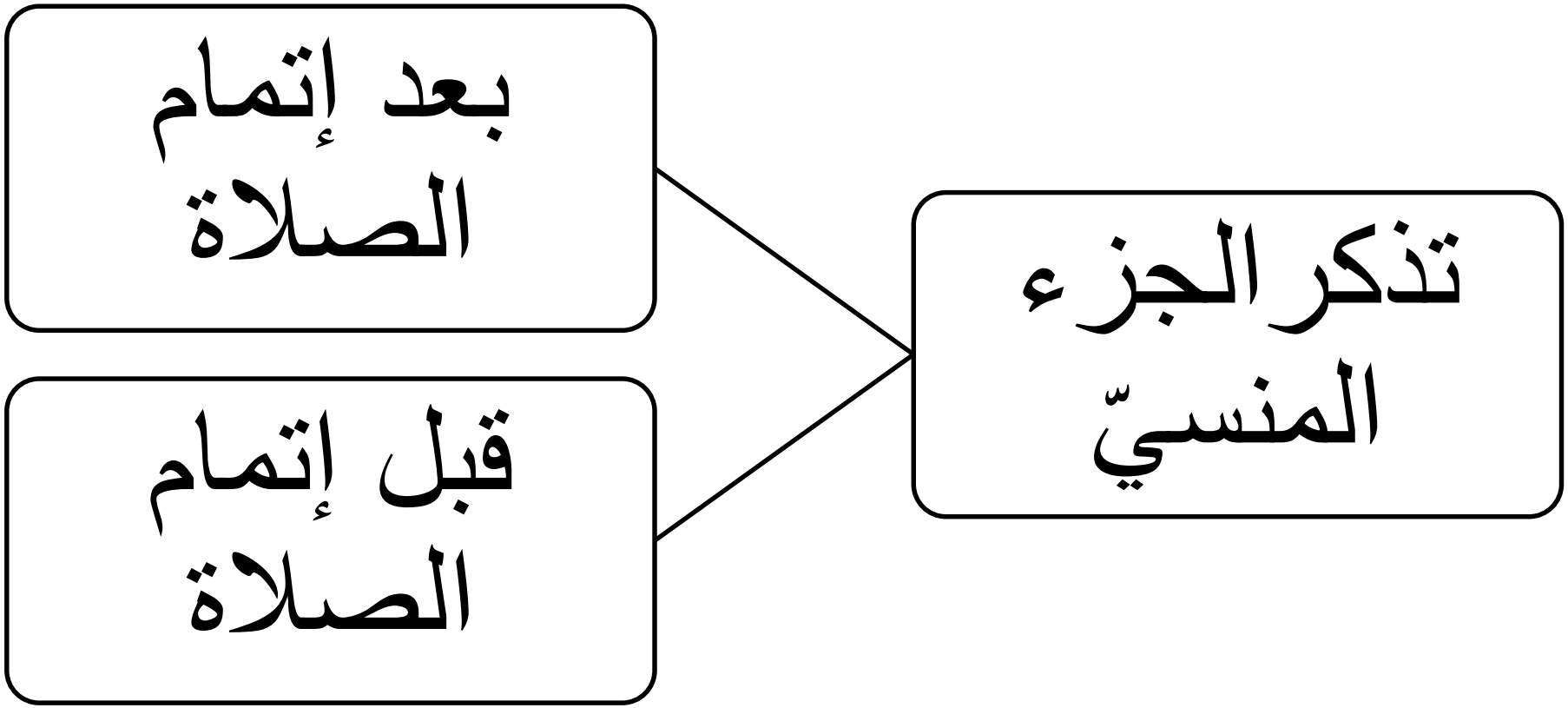

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

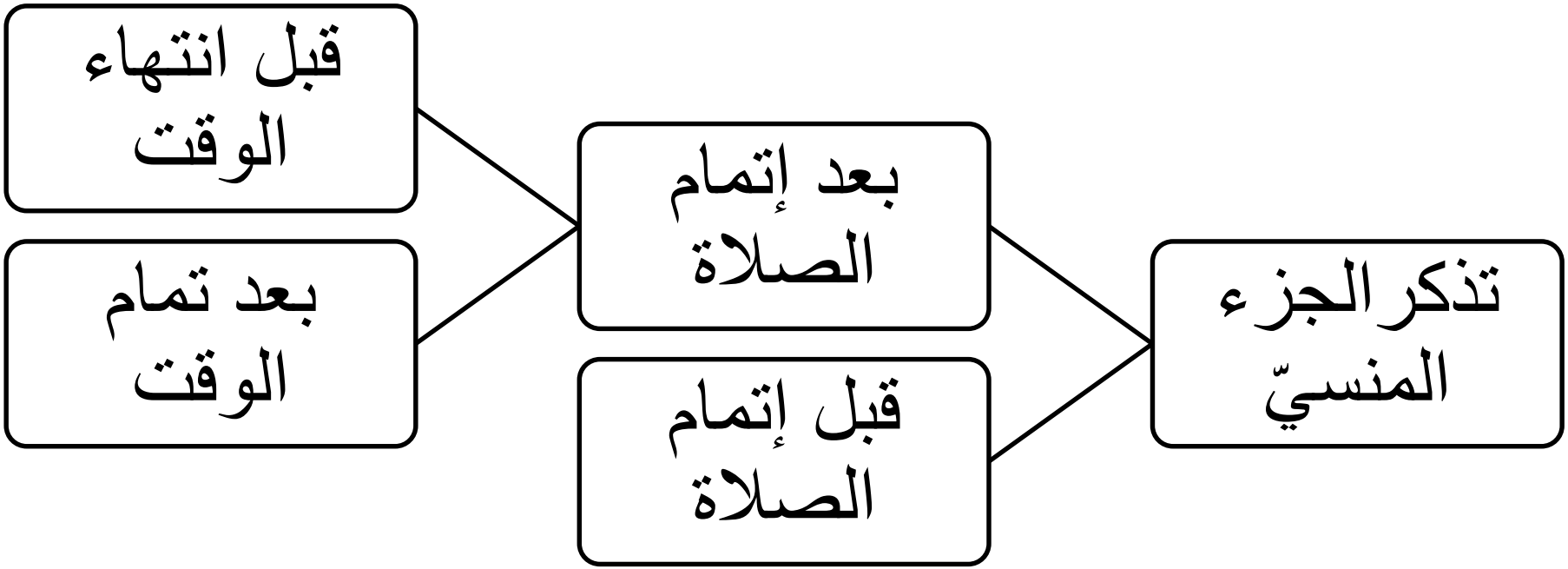

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

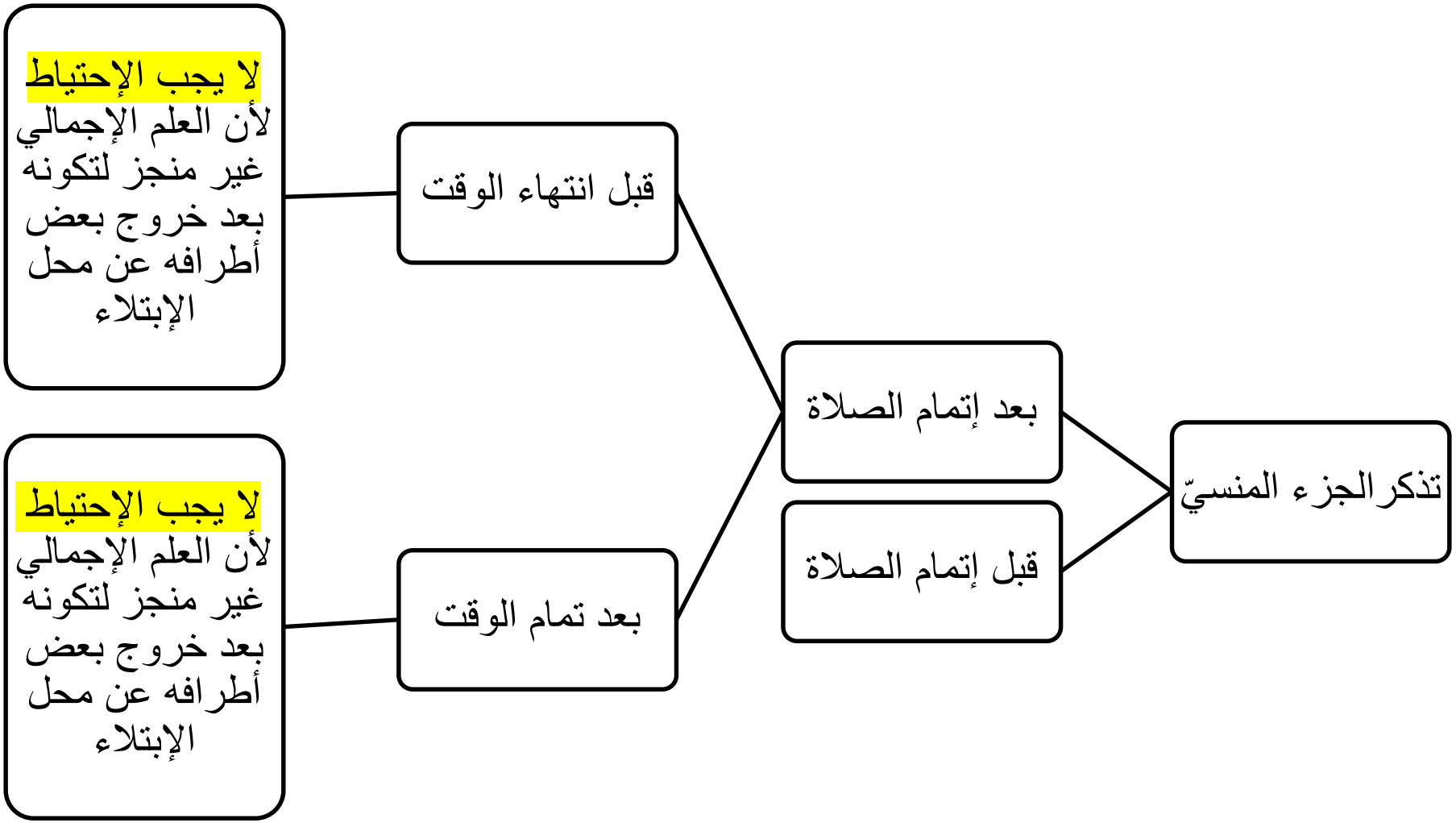

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

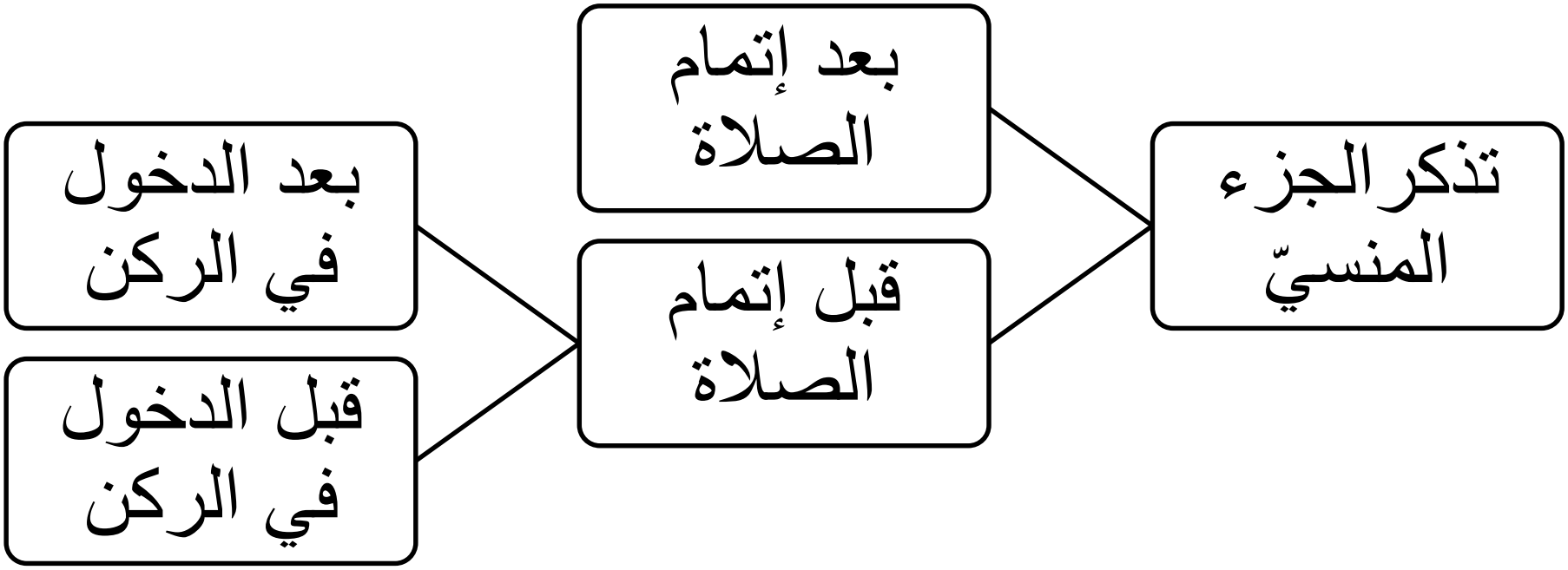

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

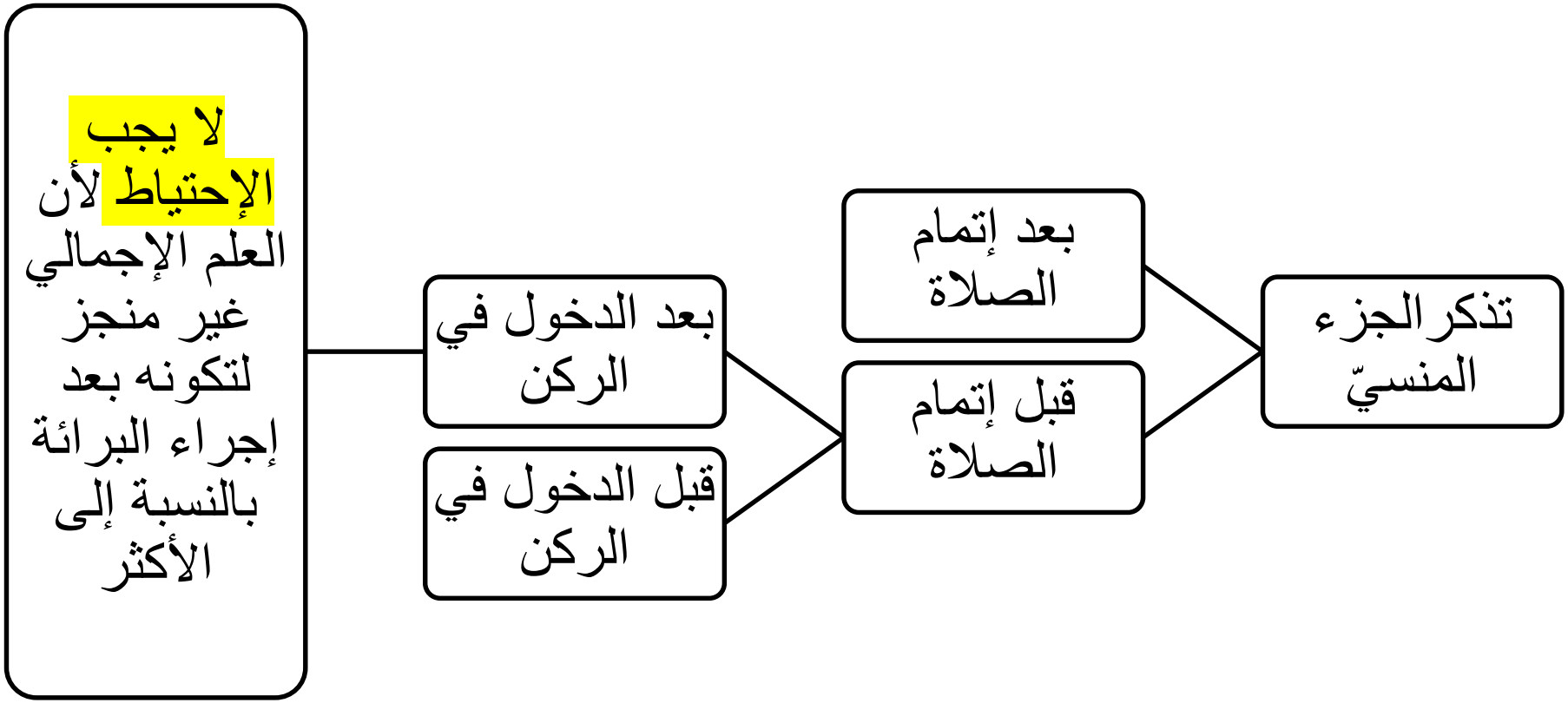

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

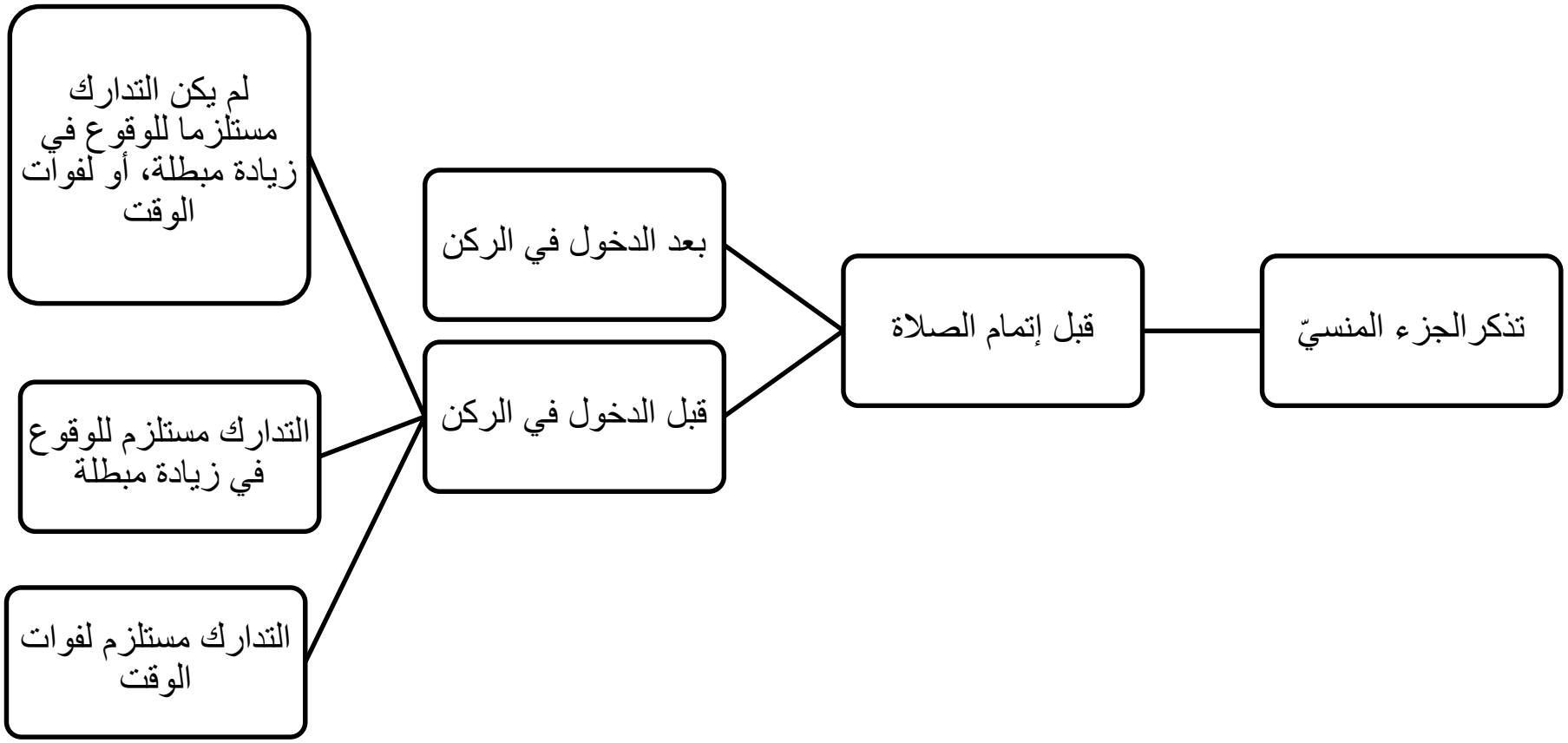

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

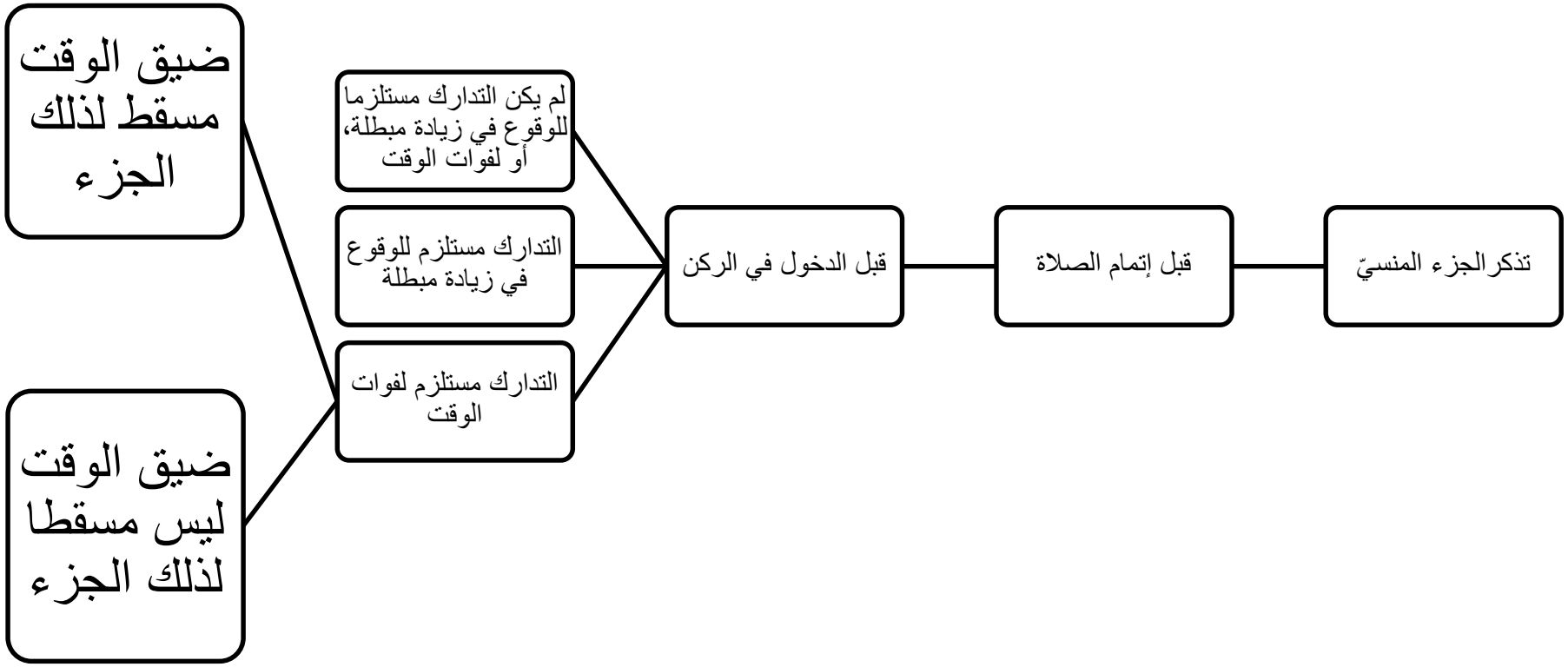

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

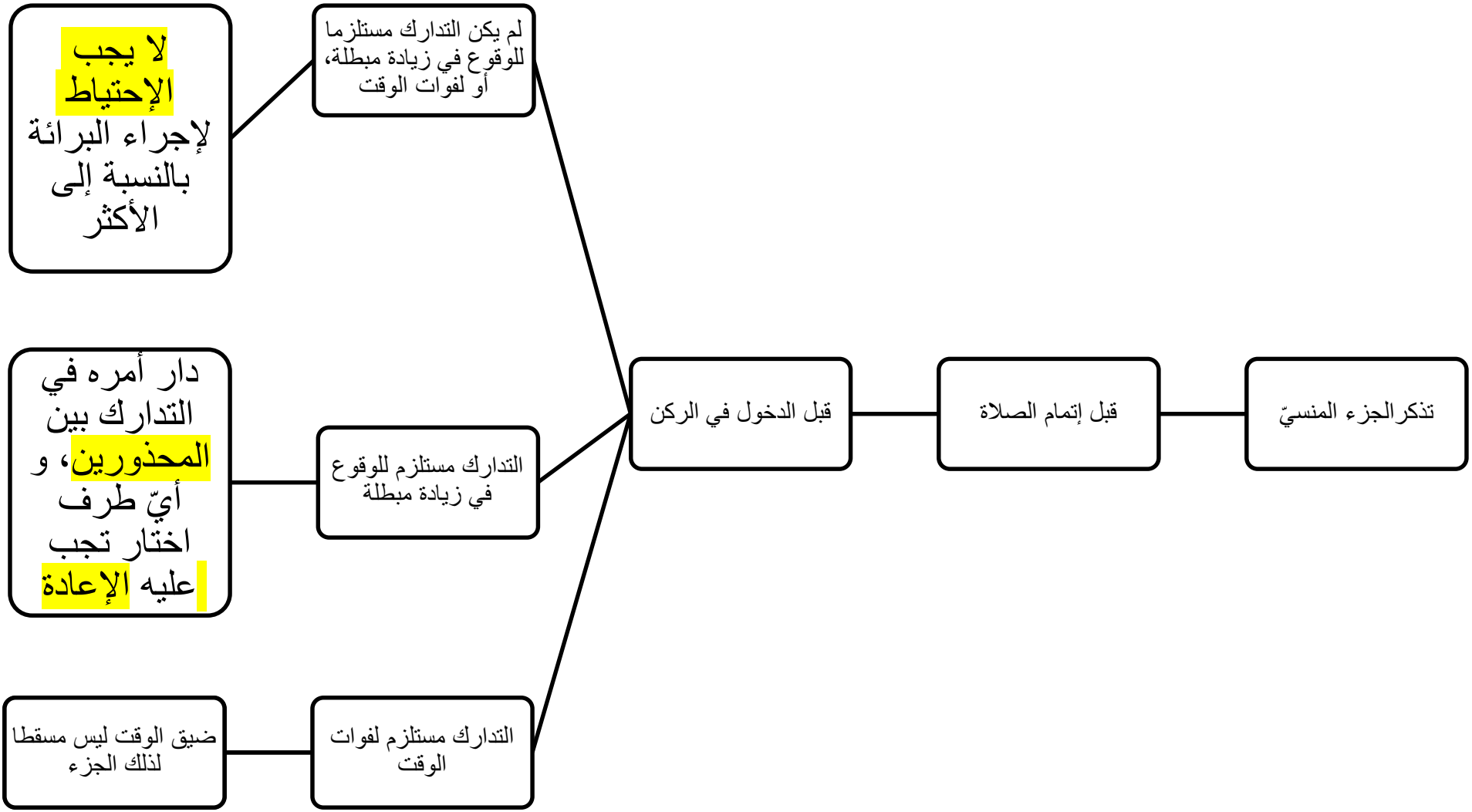

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

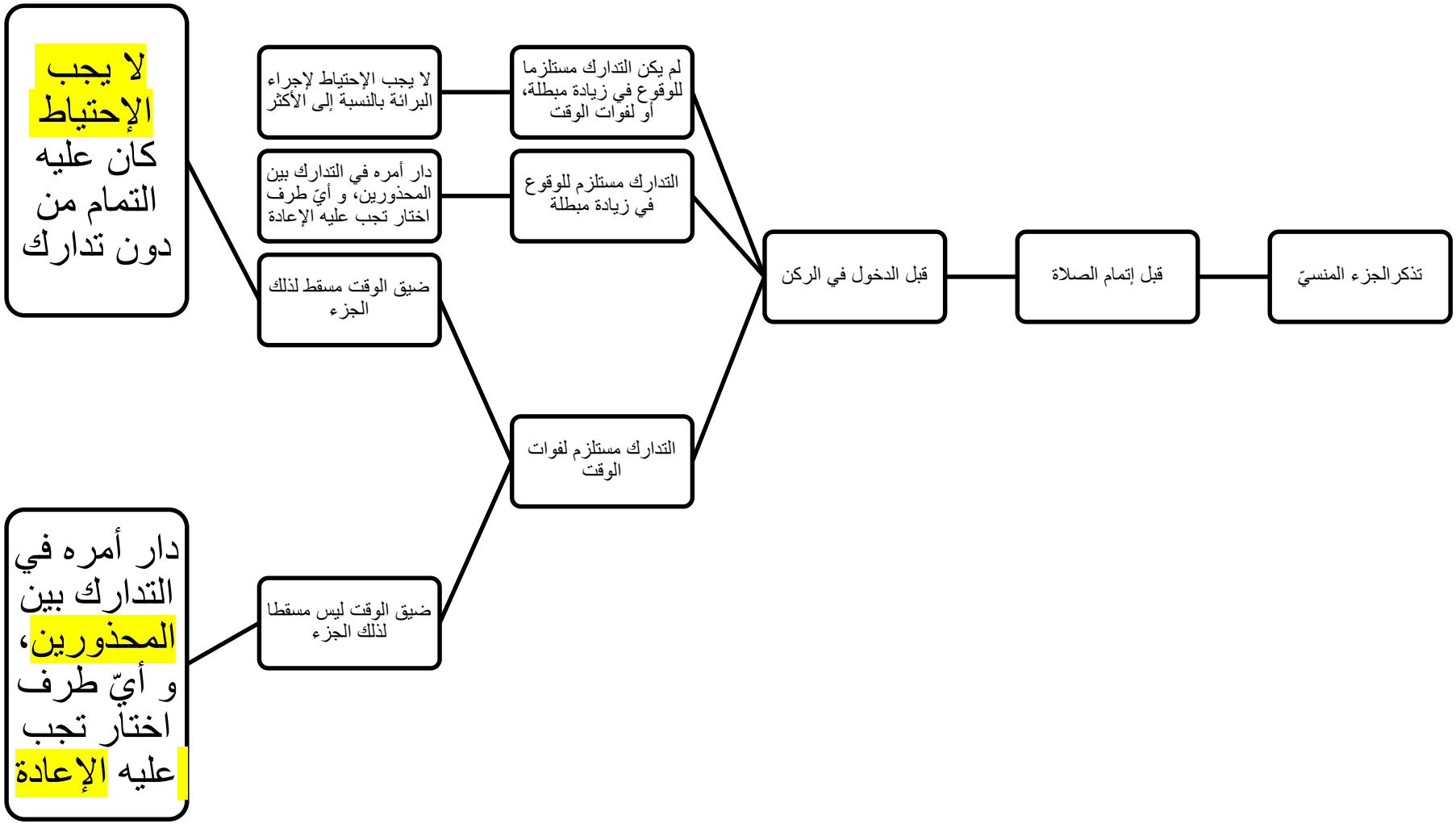

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

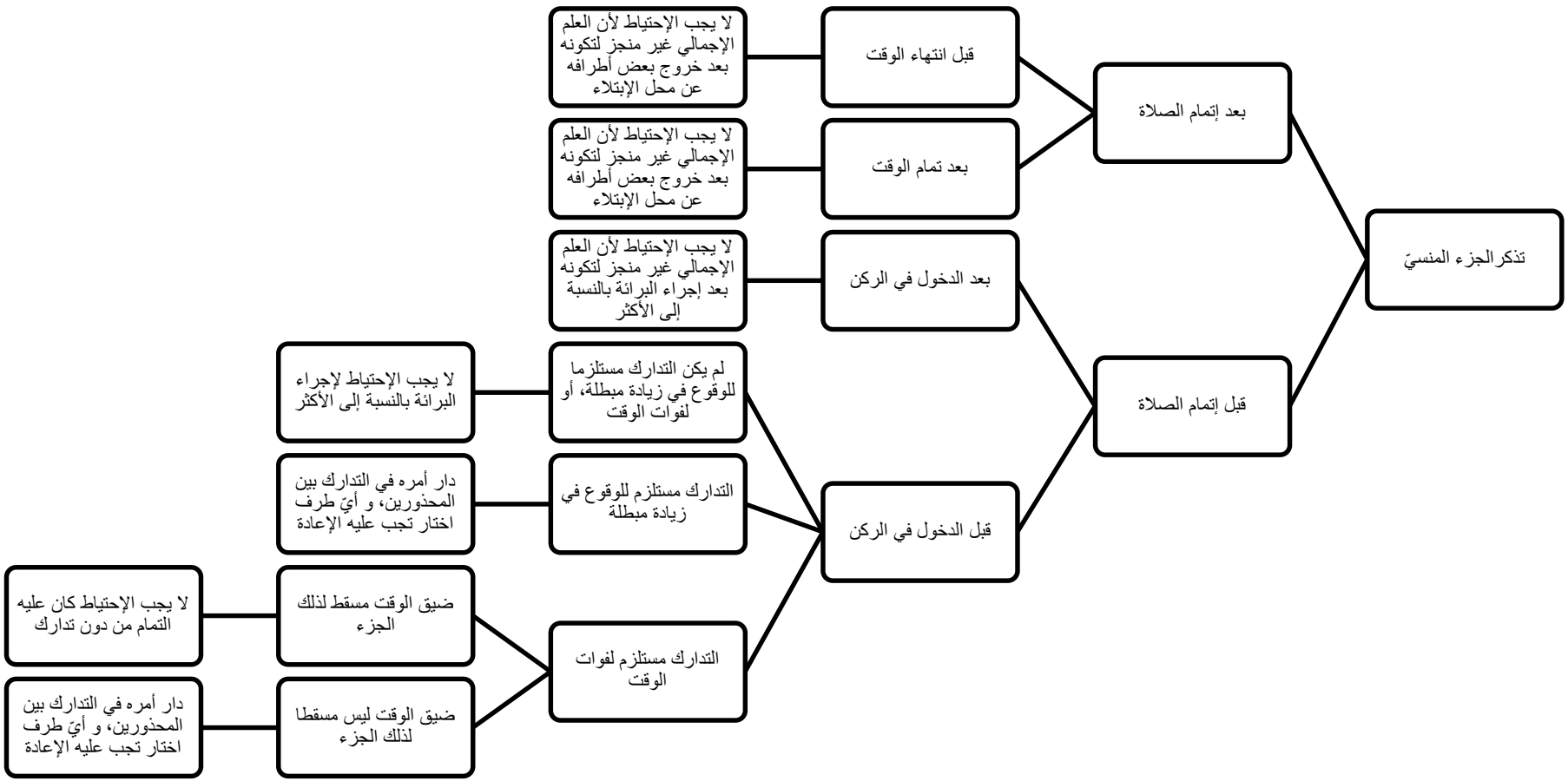

الشک فی إطلاق دخالة القید حین نسیانه

- تذکرالجزء المنسیّ
  - بعد إتمام الصلاة
    - قبل انتهاء الوقت
      - لا یجب الإحتیاط لأن العلم الإجمالی غیر منجز لتکونه بعد خروج بعض أطرافه عن محل الإبتلاء
    - بعد تمام الوقت
      - لا یجب الإحتیاط لأن العلم الإجمالی غیر منجز لتکونه بعد خروج بعض أطرافه عن محل الإبتلاء
  - قبل إتمام الصلاة
    - بعد الدخول فی الرکن
      - لا یجب الإحتیاط لأن العلم الإجمالی غیر منجز لتکونه بعد إجراء البرائة بالنسبة إلی الأکثر
    - قبل الدخول فی الرکن
      - لم یکن التدارک مستلزما للوقوع فی زیادة مبطلة، أو لفوات الوقت
        - « لا یجب الإحتیاط لإجراء البرائة بالنسبة إلی الأکثر
      - التدارک مستلزم للوقوع فی زیادة مبطلة
        - « دار أمره فی التدارک بین المحذورین، و أیّ طرف اختار تجب علیه الإعادة
      - التدارک مستلزم لفوات الوقت
        - « ضیق الوقت مسقط لذلک الجزء
        - لا یجب الإحتیاط کان علیه التمام من دون تدارک
        - « ضیق الوقت لیس مسقطا لذلک الجزء
        - دار أمره في التدارك بين المحذورين، و أيّ طرف اختار تجب عليه الإعادة

الشک فی إطلاق دخالة القید

- و منها: أن یفرض أنّه کان متذکّرا للسورة فی أوّل الوقت و لم یصلّ ثم نسی و صلّی و استمر نسیانه إلی آخر الوقت، هنا یتشکّل له العلم الإجمالی بلحاظین:

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۳۸۵

الشک فی إطلاق دخالة القید

- الأوّل: لحاظ مجموع الوقت المفروض انتهاؤه، و الثانی: لحاظ زمان النسیان مع ما بعد الوقت.
- أمّا باللحاظ الأوّل: فهو یعلم إجمالا بأنّه إمّا وجب علیه خصوص التامّ، أو الجامع بین الناقص فی حال النسیان و التامّ، و هذا العلم الإجمالی إنّما یتکوّن بلحاظ عالم الملاک فقط لو قلنا بعدم إمکان إیجاب الناقص علی الناسی، و یتکوّن حتّی بلحاظ الخطاب لو قلنا بإمکانه، و هذا علم إجمالیّ مردّد بین الأقلّ و الأکثر، و علی أیّ حال لا أثر لهذا العلم الإجمالی لخروج کلا طرفیه عن محل الابتلاء.

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۳۸۵

الشک فی إطلاق دخالة القید

- و أمّا باللحاظ الثانی: فهو یعلم إجمالا بأنّه إمّا وجب علیه الناقص فی حال النسیان، أو التامّ بعد مضیّ الوقت، و هذا علم إجمالی مردّد بین المتباینین، و هو إنّما یتکوّن بلحاظ عالم الملاک فقط لو قلنا بعدم إمکان إیجاب الناقص علی الناسی، و یتکوّن بلحاظ الخطاب لو قلنا بإمکانه.
- و علی أیّ حال، فأحد طرفیه خارج عن محل الابتلاء، و تجری البراءة عن الطرف الآخر.

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۳۸۵

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

- إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان
- و أمّا المقام الثاني: فهو البحث عن مدى دلالة الدليل اللفظيّ على الجزئيّة في حال النسيان و عدمها، و إن كان هذا خارجا في الحقيقة عن بحث الأقلّ و الأكثر الّذي عقد لتوضيح الأصل العملي لدى دوران الأمر بينهما.

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۳۸۶

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

- و بما أنّ الرجوع فی المقام إلی الأصل العملی من براءة أو اشتغال کان متفرّعا علی عدم وجود دلیل لفظی یدلّ علی الجزئیّة، أو عدمها فی حال النسیان، تکلّموا فی أصل وجود دلیل لفظی علی أحد الطرفین و عدمه.
- و التکلّم فی ذلک یمکن علی أحد مستویین:

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۳۸۶

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

- المستوى الأوّل: التكلّم حسب الدلالة الخاصّة فى الأبـواب المختلفـة المقتضية للجزئيّة و عدمها، كأن يتمسّک فى باب الصلاة مثلا بحديث (لا تعاد)، و هذا المستوى من البحث لا يناسب علم الأصول، و إنّمـا يناسب أبواب الفقه، بأن يبحث فى كلّ باب عمّا هو مقتضى أدلّة ذاک الباب.
- المستوى الثانى: التكلّم حسب قواعد عامّة و اسـتنتاج بعـض النتـائج مبنيّا على بعض الفروض، و هذا ما بحثوه فى المقام.

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۳۸۶

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

- و قد فرضوا بهذا الصدد دليلين:
- أحدهما يدلّ على أصل وجوب الواجب و الآخر يدلّ على جزئيّة الزائد،
- و قالوا: إن كان دليل الجزئيّة له إطلاق ثبتت الجزئيّة فى حال النسيان، و إن لم يكن له إطلاق رجعنا إلى دليل الواجب، فإن كان لمادّته إطلاق لفرض عدم هذا الجزء ثبت عدم جزئيّته فى حال النسيان، إذ المقيّد إنّما ورد فى حال الذّكر فقط، و إن لم يكن لشىء من الدليلين إطلاق وصلت النوبة إلى الأصل العملى.

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۳۸۶

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

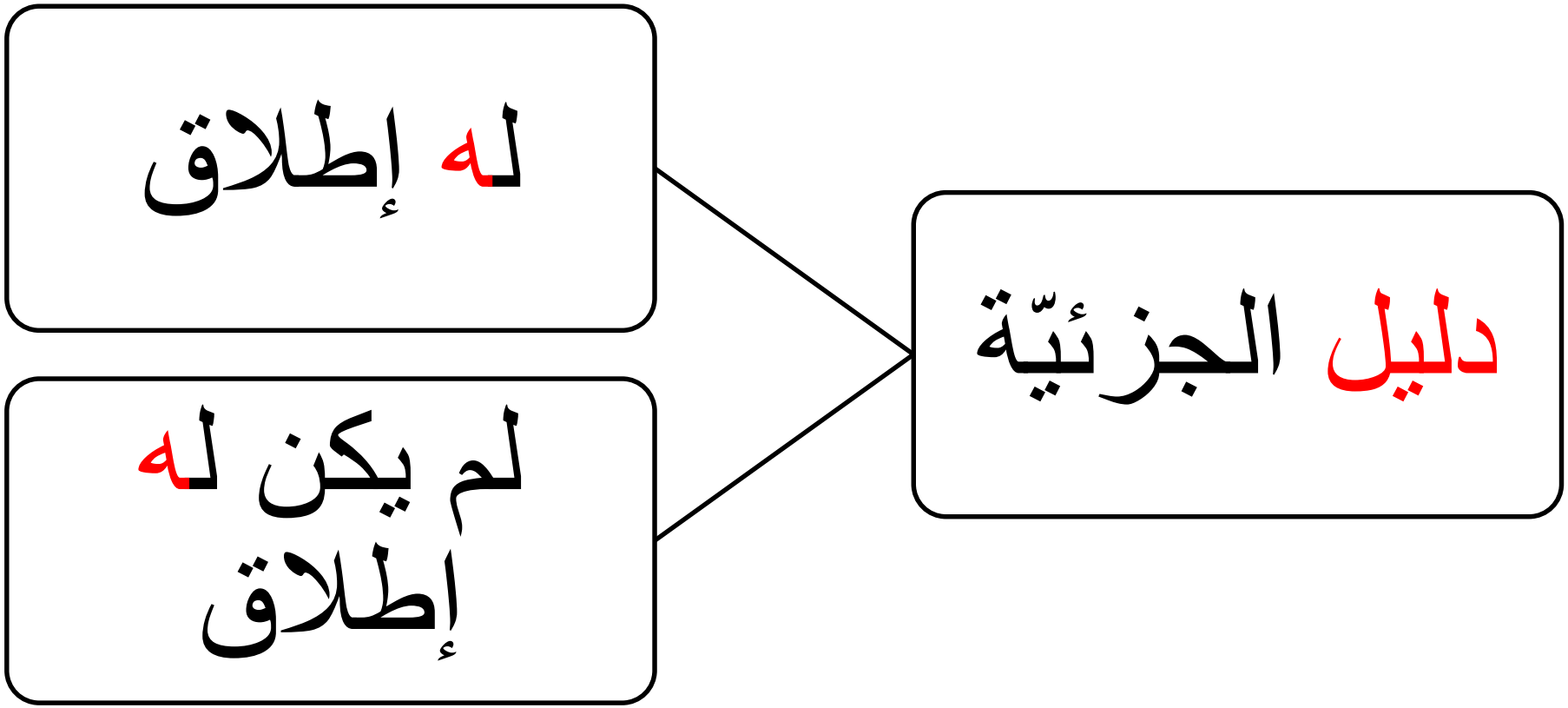

مباحث الأصول ؛ ج٤ ؛ ص٣٨٦

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

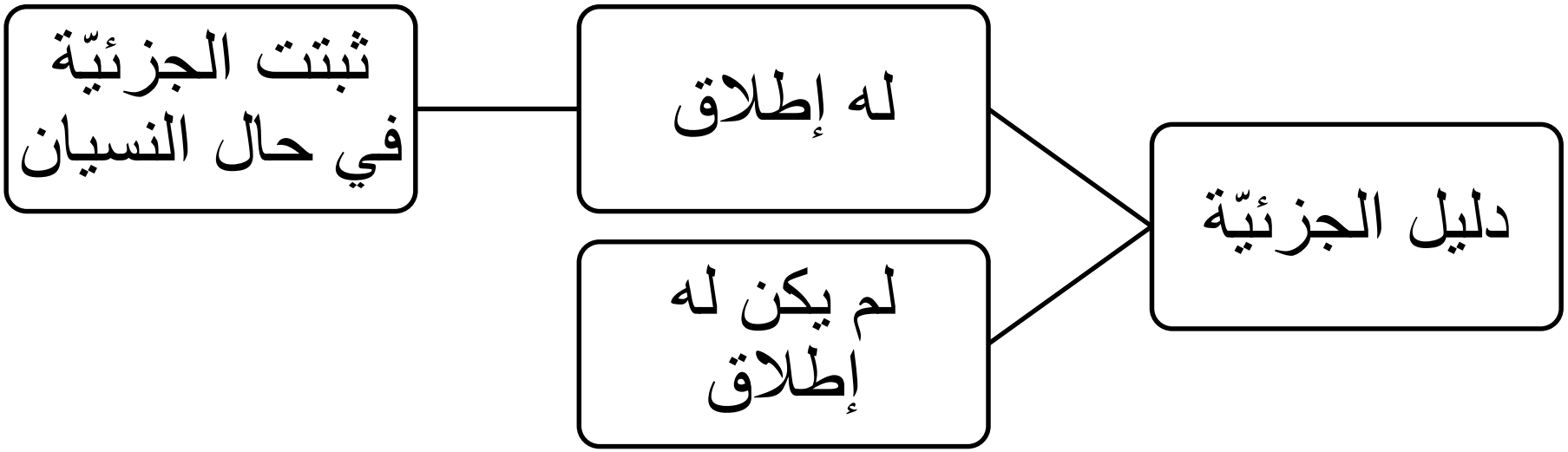

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۳۸۶

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

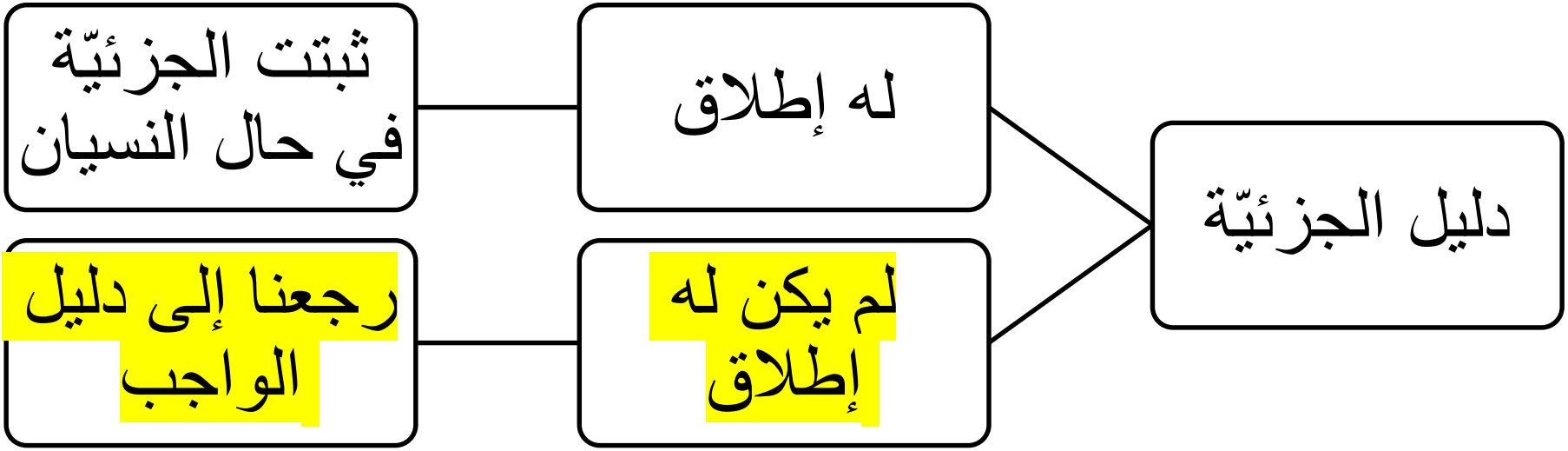

مباحث الأصول ؛ ج٤ ؛ ص٣٨٦

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

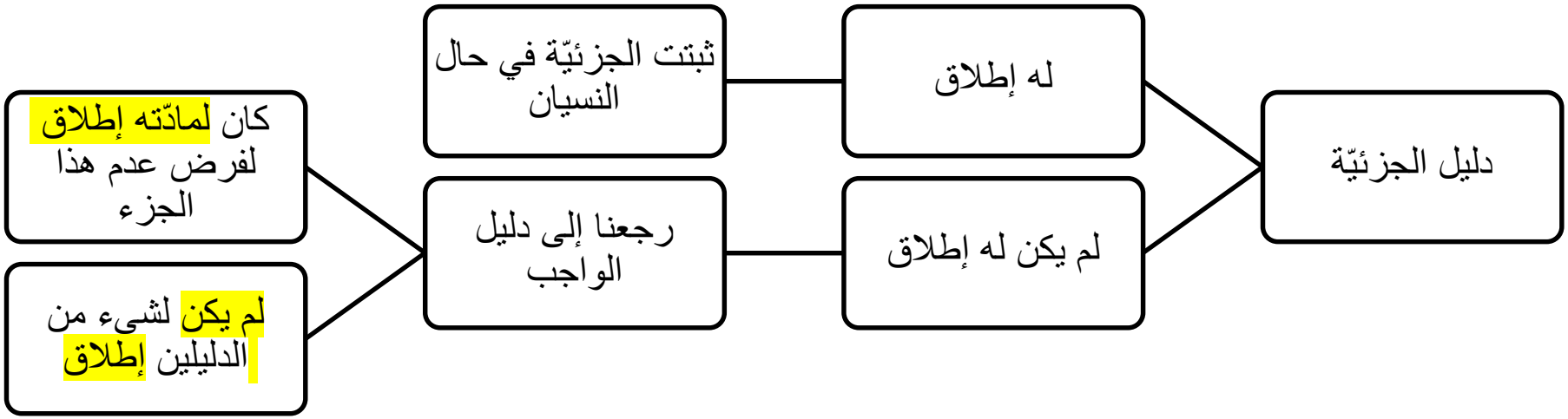

مباحث الأصول ؛ ج٤ ؛ ص٣٨٦

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

مباحث الأصول ؛ ج٤ ؛ ص٣٨٦

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

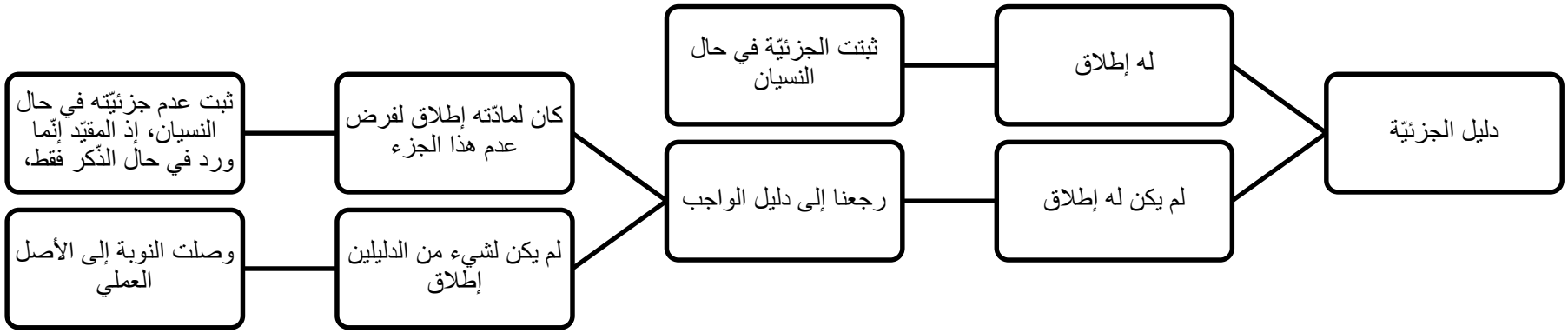

مباحث الأصول ؛ ج٤ ؛ ص٣٨٦

إطلاق دليل الجزئيّة لحال النسيان

- دليل الجزئيّة
  - له إطلاق
    - ثبتت الجزئيّة فى حال النسيان
  - لم يكن له إطلاق
    - رجعنا إلى دليل الواجب
      - كان لمادّته إطلاق لفرض عدم هذا الجزء
        - » ثبت عدم جزئيّته فى حال النسيان، إذ المقيّد إنّما ورد فى حال الذّكر فقط،
      - لم يكن لشىء من الدليلين إطلاق
        - » وصلت النوبة إلى الأصل العملى

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۳۸۶